ترجمة

الاجتماع السادس لكبار المسئولين الإنسانيين بشأن اليمن

7 مايو 2024

ملخص صادر عن الرئيسين المشتركين للاجتماع

عُقد الاجتماع السادس لكبار المسؤولين حول اليمن (SOM VI) في بروكسل في 7 مايو 2024، وشارك في استضافته الاتحاد الأوروبي ومملكة السويد[1]. ضم الاجتماع فاعلين إنسانيين وتنمويين ومانحين ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية دولية ويمنية - لمناقشة الأزمة الإنسانية في اليمن. سبق الاجتماع مشاورات شاملة خلال الفترة 24-25 أبريل 2024 في عدن وعمان وصنعاء.

التزم المشاركون بمواصلة العمل بشكل جماعي للتخفيف من معاناة سكان اليمن، وقاموا بتقييم التحديات أمام تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، وشاركوا فيما بينهم خبراتهم في الممارسات الجيدة ووضعوا توصيات للخطوات القادمة.

لا تزال الأزمة في اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. أدت تسع سنوات من النزاع المدمر والتدهور الاقتصادي وانهيار الخدمات العامة إلى وجود 18.2 مليون شخص في اليمن – أي نصف السكان – بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية من أجل بقائهم على قيد الحياة.

عُقد الاجتماع السادس لكبار المسئولين (SOM VI) في وقت حرج. فبعد مرور عامين من التحسن الطفيف، بدأ الوضع الإنساني في التدهور مجددا. إن امتداد النزاع في غزة إلى المنطقة، والهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، والتصعيد العسكري تزيد جميعها من التحديات القائمة التي يواجهها السكان في اليمن. بعد فترة من النزاع المسلح أعقبتها حالة طويلة من اللاحرب واللاسلام، يدخل السياق الإنساني مرحلة جديدة تتسم بعدم اليقين ويستمر فيها خطر العودة إلى النزاع.

وفي ذات الوقت، لا تزال أزمة اليمن تعاني من نقص التمويل. تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة 41% فقط في عام 2023، وهو أدنى مستوى تمويل منذ بداية الصراع. دعا المشاركون في الاجتماع جميع المانحين إلى زيادة مستوى تمويلهم أو على الأقل الحفاظ عليه. تم البدء في تحديد الأولويات والاستهداف الأفضل، ولا بد من تبني المزيد من الخيارات.

يواجه واجبنا الإنساني المشترك تحديات متزايدة جراء الديناميكيات السياسية الإقليمية. يجب أن تستمر الجهود المشتركة للمناصرة الإنسانية في التركيز على الامتثال بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لحماية المساحة الضرورية للعمل الإنساني. يُعتبر هذا شرطا لتقديم استجابة إنسانية مبنية على المبادئ للفئات السكانية الضعيفة في جميع أنحاء اليمن.

[1] عُقدت الاجتماعات السابقة لكبار المسئولين الإنسانيين حول اليمن في 13 فبراير 2020، و 12 نوفمبر 2020، و 1 يونيو 2021، و 23 يونيو 2022، و23 مايو 2023.

ارتفعت مجددا معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. كما أن النظام الصحي في انهيار وتتعرض برامج التحصين للتعطيل بشكل كبير. ينتشر وباء الكوليرا بسرعة. لا يزال عدد النازحين، البالغ 4.5 مليون نسمة، مرتفعاً بشكل مثير للقلق، كما أن عمليات الإخلاء للنازحين آخذة في الارتفاع، ولا تتوفر الظروف الملائمة لإيجاد حلول دائمة. يعد اليمن أحد أكثر البلدان تلوثًا بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. يؤدي التأثير الشديد لتغير المناخ والظواهر الجوية القاسية في اليمن إلى تفاقم الأزمات الإنسانية المستمرة.

على الرغم من الاحتياجات الهائلة، فإن المساحة المتاحة للجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية في اليمن تنكمش. كما تتزايد العوائق البيروقراطية، والقيود المفروضة على الحركة والوصول، والتحديات المتعلقة بتوزيع المساعدات، والمخاطر الأمنية. تؤدي هذه القيود والتدخل في عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية والبرمجة والرصد إلى انحسار تقديم المساعدات.

إن عدد الحوادث الأمنية في ازدياد. حيث يتعرض العاملون في مجال المساعدات لتهديدات خطيرة، إذ أن كثيرا منهم تعرض للمضايقة أو الهجوم أو الاختطاف أو حتى القتل. ولا يزال كثير منهم رهن الاعتقال.

تلعب النساء دورا محوريا في الاستجابة الإنسانية. إن القيود المفروضة على حركة العاملات في مجال المساعدات الإنسانية، خاصة في الأجزاء الشمالية من اليمن، تحد من القدرة على الوصول إلى الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والفتيات والأطفال، وتحد من القدرة على رصد أثر المساعدات. ينبغي أن تظل حرية حركة العاملات في المجال الإنساني أولوية للمناصرة المشتركة من قبل المجتمع الإنساني.

أزمة الحماية واسعة الانتشار وخدمات الحماية محدودة. يحتاج ستة ملايين يمني، بما في ذلك فتيات وأولاد كثيرون ولاجئين وطالبي اللجوء ومهاجرين، إلى المساعدة في مجال الحماية، كما توجد مجتمعات دائمة التنقل وضعيفة بشكل خاص. إن بناء بيئة أكثر أمانًا وتقديما للحماية يُعد أمراً بالغ الأهمية. إن كل من المانحين والفاعلين الإنسانيين والسلطات اليمنية لديهم أدوارا ليؤدوها ، سواء في مجال مناصرة الحماية، وحشد التمويل، والمشاركة الاستراتيجية مع المجتمعات المتضررة والجهات الفاعلة المحلية، وتوفير خدمات الحماية الموجهة أو المتكاملة من خلال نهج مبني على أساس استجابة شاملة للاحتياجات في المناطق.

تلعب المنظمات غير الحكومية اليمنية دورًا شديد الأهمية بفضل قدرتها المتميزة على الوصول ومعرفتها وقربها من المجتمعات التي يصعب الوصول إليها. تُعتبر الاستجابة الإنسانية بقيادة محلية أمراً أساسياً، وينبغي أن تشمل مشاركة النساء والشباب وتمكينهم بشكل هادف. حيث ينبغي تعزيز تلك الاستجابة للحفاظ على العمل مع المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية، والاستعداد والتفاعل للاستجابة للكوارث المرتبطة بالمناخ.

وبالرغم من أن الصورة العامة قاتمة، الا انه تم تحقيق العديد من المكاسب. حيث أنقذت المساعدات الإنسانية الأرواح في اليمن. وانخفض عدد المحتاجين بنسبة 16%. ساهم الدعم الكبير من المانحين في تجنب وقوع المجاعة. كما انخفض معدل وفيات الأطفال بشكل طفيف عقب سنوات من المساعدات الإنسانية المستمرة. وساهمت برامج القدرة على الصمود في تحسين قدرات

المجتمعات والبنى التحتية المحلية على التعامل مع الأزمات المستقبلية. و أدت برامج الوقاية من الكوارث بقيادة المجتمع المحلي إلى الحد من تأثير حالات الطوارئ المناخية في مواقع النازحين. وتعتبر خدمات الحماية مركزية في عمليات الاستجابة الإنسانية عبر القطاعات المختلفة. كما أن تدخلات الحماية القائمة بحد ذاتها، ونزع الألغام للأغراض الإنسانية، ومساعدة الضحايا، والرعاية بعد الصدمات كلها اكتسبت زخما. كما تم تعزيز التوطين من خلال إنشاء منتدى التنسيق للمنظمات غير الحكومية اليمنية. هذا يعني ان المساعدات فعّالة.

رغم ذلك، فإن المكاسب التي تحققت هشة ومعرضة للانتكاس بسهولة.

إن اتباع نهجا موحدا ومُنسقا من قبل جميع الفاعلين الإنسانيين الذين يتعاملون مع البيئة التشغيلية هو أمراً أساسياً. فعندما تُمنح المساحة، تصبح النتائج ملموسة. من الضروري أن يواصل الفاعلون في مجال المساعدات، بما في ذلك المانحين، العمل مع السلطات المركزية والمحلية والمجتمعات المضيفة لمواجهة هذه التحديات.

اتفق المشاركون في الاجتماع على أهمية النقاط التالية للمضي إلى الأمام:

1. *الاستمرار في المشاركة*. على الرغم من التحديات الهائلة، فإن الواجب الإنساني يقتضي الحفاظ على الدعم المنقذ للأرواح وتدخلات القدرة على الصمود للمحتاجين، أينما كانت هذه الاحتياجات، في جميع أنحاء البلاد، مع تعزيز الانخراط الاستراتيجي مع السلطات لاستعادة المساحة المناسبة للعمل الإنساني.
2. *حماية المبادئ الإنسانية*. سيواصل الفاعلون الإنسانيون حماية المبادئ الإنسانية. و سيقوم المانحون بدعم الفاعلين الإنسانيين من خلال تعديل أو إعادة توجيه برامجهم إلى المناطق التي يمكن فيها ضمان الاستجابة الإنسانية المبنية على المبادئ، ومن خلال العمل مع الشركاء المنفذين على تكييف البرامج أو إيقافها مؤقتًا أو تعليقها عندما وحيثما لزم الأمر. يلتزم المشاركون بمعالجة المُعضلات في الحوار المنظم مع الجهات اليمنية ذات الصلة. سيستمر العمل على استراتيجية إعادة التوجيه التي تمت الموافقة عليها العام الماضي.
3. *ضمان الأهمية المحورية للحماية*. لقد تم وضع الاستراتيجية المتعلقة بمركزية الحماية وخطة تنفيذها. و من الضروري مراقبة تنفيذها عن كثب، وتعزيز شموليتها، وضمان مساءلة جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل إنجاحها.
4. *الاستجابة للطوارئ*

- *الصحة والأوبئة*. من المهم جدا ان يتم إعداد أنشطة المناصرة المستهدفة مع السلطات الوطنية والمحلية ورفع مستوى الوعي داخل المجتمعات بشأن المخاطر الصحية والأوبئة. كما يُعد تعزيز ودعم التنسيق الفعال للاستجابة الصحية أمرا بالغ الأهمية. و نحث المانحين التنمويون بالاستثمار في استدامة النظام الصحي وتعزيز القدرات المحلية في مجال الصحة العامة، الأمر الذي سيسمح للعاملين في مجال الرعاية الصحية بالتركيز على حالات الطوارئ الأكثر إلحاحا.
- *الغذاء والتغذية*. من الأساسي تكثيف الدعم لمنع عودة المجاعة ولدعم جهود الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة الغذائية والتغذوية بهدف إعادة توجيه المساعدات لتلبي

الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والحالات الأكثر ضعفا. وحيثما أمكن، ينبغي إدراج تعزيز قدرة الأشخاص الأكثر ضعفا على الصمود أمام الأزمات الغذائية المستقبلية.

- *الإجراءات المتعلقة بالألغام.* ينبغي على الفاعلين الإنسانيين والتنمويين تكثيف مشاركتهم في الأعمال المتعلقة بالألغام، وتعزيز تنسيق وتنفيذ أنشطة إزالة الألغام.
- *تأثير التغير المناخي.* من المهم وضع برامج تراعي العوامل المناخية من أجل بناء قدرة المجتمعات للصمود أمام الصدمات المناخية، والحد من الضعف وتعزيز التنمية المستدامة. حيث يجب على الفاعلين التنمويين والإنسانيين دعم المشاريع الصديقة للمناخ التي تحد من التأثيرات المناخية لمشاريعهم
- *الهجرة.* ينبغي تعزيز الإدماج المنتظم للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بشكل أكبر في الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا. يجب منح العاملين الإنسانيين الوصول غير المشروط والمستدام للأشخاص الذين يتنقلون، سواء كان ذلك في مواقع الاحتجاز/ الحجر الصحي أو على طول الطريق.

5. *تبني التوطين.* على المانحين الإنسانيين والتنمويين زيادة دعمهم لتحقيق التوازن بين الفاعلين اليمنيين والدوليين ضمن مجال المساعدات. من المهم دعم الاستجابات بقيادة محلية ، والمنظمات النسوية، وتعزيز تغيير السلوك، وضمان تحليل السياق والقرب من المحتاجين واستدامة الاستجابة على المدى الطويل.
6. *الاستثمار في المجتمع المدني.* من الأساسي تشجيع المشاركة الهادفة للمجتمع المدني في مختلف المساحات الخاصة بالتنسيق وصنع القرار، والإبقاء على الدعم الطويل الأمد للحفاظ على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وعلى قدرة أوائل المستجيبين المحليين. سيواصل المانحون النقاش مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني اليمني حول متابعة مخرجات اجتماعات كبار المسئولين الإنسانيين حول اليمن (SOM).
7. *معالجة فجوة التمويل.* أدى انكماش التمويل الدولي وارتفاع وتيرة التنافس مع الأزمات الأخرى إلى إجبار المجتمع الدولي على تحديد الأولويات وتركيز دعمه وتوجيهه نحو الطوارئ الأكثر إلحاحا. من الضروري بذل جهود أكبر لتوسيع قاعدة المانحين لمواصلة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في اليمن.
8. *الاستثمار مجددا في مجال التنمية.* مع الإقرار بالقيود المفروضة على التمويل التنموي، يتعين على الفاعلين التنمويين زيادة مشاركاتهم بشكل كبير لمعالجة الاحتياجات الهيكلية والحفاظ على دعم الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك سبل كسب العيش والصحة والصمود أمام التغيرات المناخية والتكيف معها وكذا دعم المجتمع المدني.
9. *الترابط الإنساني – التنموي – وبناء السلام.* إن استخدام التمويل وفق هذا الترابط هو أمر أساسي لتقديم المساعدة بطريقة تكاملية وموجهة وفعالة. ينبغي استخدام المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح في المجالات التي تكون فيها تلك المساعدات ضرورية، كما ينبغي استكشاف فرص التنمية المستدامة عند الإمكان.

قام المشاركون في الاجتماع السادس لكبار المسئولين حول اليمن بتفويض المفوضية الأوروبية ومملكة السويد، وهما الرئيسان المشتركان والمستضيفان للاجتماع، باطلاع جميع الفاعلين ذوي العلاقة على مخرجات هذا الاجتماع.